



التداعيات الجيوسياسية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

Britain's withdrawal from the European Union

سيروان علاء حسين أ . د . عبدالامير عباس الحيايلى

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

This thesis aims to monitor the existential anxiety in the novels of Ahmed Saadawi as a problematic of the ontological issues that the postmodern narrative works on, by revealing the postmodern narrative awareness from which the novels of Ahmed Saadawi started, and the conscious of the scattered and dispersed world that suffers from vulgarity and futility, especially the Iraqi reality following 2003, when the Iraqi scene went through fluctuations and terrifying moments, which prompted the novelist to approach it according to a new vision of the world, hence we find that the fictional characters in his novels, including the narrator, the hero and other characters, appeared at different levels and suffering from existential anxiety, with an internal sense of oppression and contraction, accompanied by fear of torment or misery, that one feels powerless in front of them, Noting that existential anxiety tend to abound in places where there are wars, conflicts and critical political, social and economical conditions. The nature of the thesis required that it be divided into an introduction, three axes and a conclusion. In the introduction, we have explained the distinction between the modernist narrative and the postmodern narrative in their functions in terms of the vision and the questions posed by each of them, and we further explained the concept of anxiety and existential anxiety in particular. The First Axis is titled "Love and Existential Anxiety", in which we have elaborated the relationship of love with existential anxiety and how Saadawi treated it in his novels.

Email: serwan.ge.ma.hum@uodiyala.edu.iq.

Published: ٢٠٢٣/٩/١

Keywords: الاتحاد الاوروبي ، الجماعة الأوروبية ،
للضم والصلب ، الانسحاب بريطاني.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المخلص:

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية حول إشكالية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فيعتبر الانسحاب البريطاني من تحت مظلة الاتحاد الأوروبي أحد أهم القضايا الراهنة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي وبريطانيا معا، فبريطانيا اتخذت قرار الانفصال لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية خاصة مصالحها الداخلية، فقد أدلى البريطانيون في ٢٣ حزيران ٢٠١٦ بأصواتهم حول خروجهم أو بقائهم داخل الاتحاد حيث أثارت نتائج الاستفتاء والقلق في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، ونتج عنه انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بنسبة ٥١% وخلق من الخروج حالة من الخوف والتحدي للتجربة التكاملية الأوروبية، وستبين الدراسة خارطة الاستفتاء البريطاني فضلا تحديد الية الانسحاب عبر تفعيل المادة ٥٠ من اتفاقية لشبونة واتباع عدة مراحل للانسحاب من الاتحاد الاوروبي ، وتوصلت البحث لعدة استنتاجات اهمها ان بريطانيا لم تكن عضوا كاملا في الاتحاد وان هنالك رغبات لدى المواطن البريطاني بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي وتحقيق السيادة الكاملة واستمرار العلاقات الامنية السياسية والاقتصادية والتجارية مع دول الاتحاد الاوروبي في المستقبل باتفاقية تكفل المنفعة المتبادلة بين الطرفين .

المقدمة

على الرغم من كل الامتيازات التي حظيت بها بريطانيا أو الشعب البريطاني إلا أنها غير متماسكة مع الاتحاد الأوروبي، وهناك رغبة دائمة بالحصول على المزيد منه، واستخدام ورقة الاستفتاء لدى الأحزاب السياسية في بريطانيا خصوصا في الحملات الانتخابية، وذلك لتحقيق المزيد من الامتيازات من الاتحاد أو ولتحقيق النصر في الانتخابات البرلمانية ثانيا، إن أكثرية الشعب البريطاني دائما يطالبون بالخروج من الاتحاد الأوروبي ولذلك قرر أغلب البريطانيين في استفتاء ٢٣ حزيران ٢٠١٦ الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بعدما أكملوا ٤٧ عاما من عضويتهم فيه، حسم البريطانيون أمر بلادهم بالانسحاب منه (١) .

اولا: مشكلة البحث

يمكن صياغة المشكلة على النحو التالي :

هل سينتج عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي آثار على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، أم سيكون مجرد عودة بريطانيا إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣ ؟.

ثانيا: فرضية البحث

عودة بريطانيا الى ما كانت عليه قبل ١٩٧٣ واستمرار علاقتها السياسية والامنية الاقتصادية بالاتحاد الاوروبي وفق المنفعة المتبادلة وباتفاقية جديدة تنظم شكل العلاقة بين الطرفين .

ثالثا: هدف البحث :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الغايات الآتية :

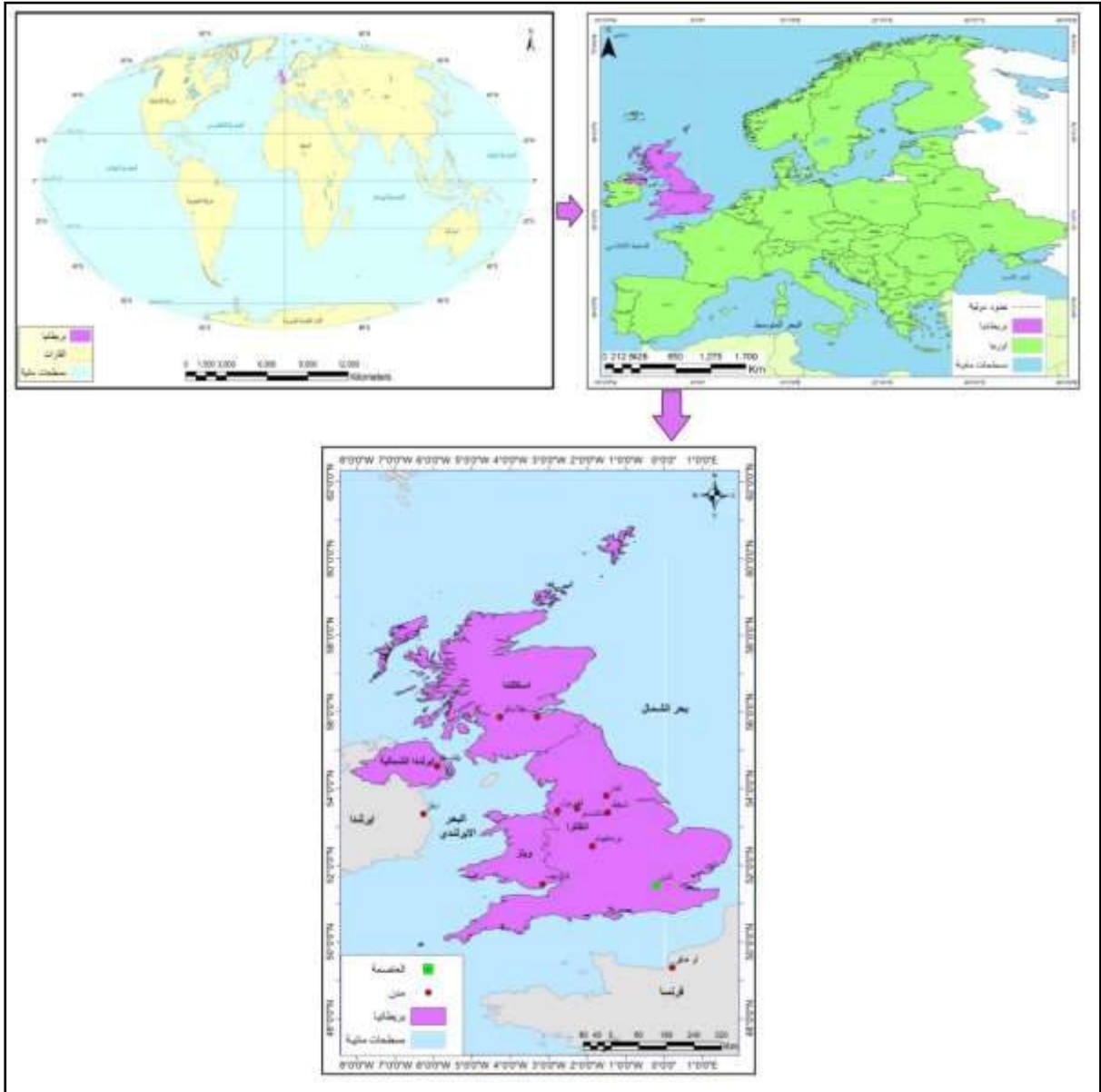
- ١- التعرف الاستفتاء البريطاني للانسحاب من الاتحاد الاوروبي .
- ٢- توضيح خطوات الانسحاب البريطاني

رابعا: حدود البحث :

- ١- الحدود المكانية : يتبين من خريطة (١) ان حدود منطقة الدراسة تقع بين دائرتي عرض (٧٠° ٥٠'- ٨٥° ٦٠' شمالاً وقوسين طول (٦٧° ١' شرقاً - ٦٣° ١٠' غرباً) وبمساحة قدرها (248,532) كم ٢ ، تحيط بريطانيا المياه من جميع الجهات حيث تطل من الشرق على بحر الشمال و من الجنوب على القناة الانجليزية التي تربطها مع فرنسا ، عن طريق نفق بحري ، وتطل من الغرب على البحر الايرلندي ، ومن الشمال على المحيط الاطلسي .
- ٢- الحدود الزمانية : اما حدود الدراسة الزمانية فهي للمدة ٢٠١٦ لغاية ٢٠٢١ .

خريطة (١) الموقع الجغرافي لبريطانيا من العالم ومن قارة اوربا

المصدر : من عمل الباحث، اعتماد على ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي و العالم، دار الاعرجي، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠١٦، ص ٦٩.



خامسا / منجية البحث :

استخدم الباحث المنهج التحليلي في تحليل تداعيات الانسحاب البريطاني وابعاده الجيوبولتيكية ، واعتمد المنهج التاريخي في دراسة نشوء وتطور الاتحاد الاوروبي كما استخدم منهج الاستنتاج في

قراءة مستقبل العلاقات بين الطرفين ، ، فضلاً عن الأسلوب النظمي للتحليل كمدخلات لثنايا البحث للوصول الى تحقيق صدق الفرضية

سادسا / أهمية البحث :

اكتسبت قضية الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي اهمية قصوى للمتبعين للشأن الأوروبي خاصة ، والملف الاقتصادي لمنطقة اليورو والعالم في ظل المشكلات الاقتصادية التي تواجه البعض من اعضائه التقليديين بشكل عام ، على أن مسألة الانسحاب لم تشكل انحرافا في توافقات الدول الأعضاء بقدر ما تعكسه من سلوك بريطاني منفرد ، قد أخذ على عاتقه هذا القرار جُزافا للخروج من مأزق الانعزالية التي كانت تحيط بالسياسة البريطانيين منذ أمد ليس بالقصير ، لاعتبارات سيادية أو قيمية أو حتى تراثية ، فقد شكلت عملة الجنيه الاسترليني جزء كبير ومساحة واسعة من جدلية وحقيقة الانسحاب البريطاني بعد طول صبر وإصرار من عدم الدخول إلى منطقة العملة الموحدة ، بل بقاءها كعضو مراقب فحسب، وقد سبب هذا السلوك بعض من الشكوك لدى الأعضاء ولاسيما الجدد ، وذلك خشية عن عدم قدرة الاتحاد النقدي الاوروبي من الصمود تحت طائلة المعايير والشروط المعقدة التي فرضت على الأعضاء المنتسبين.

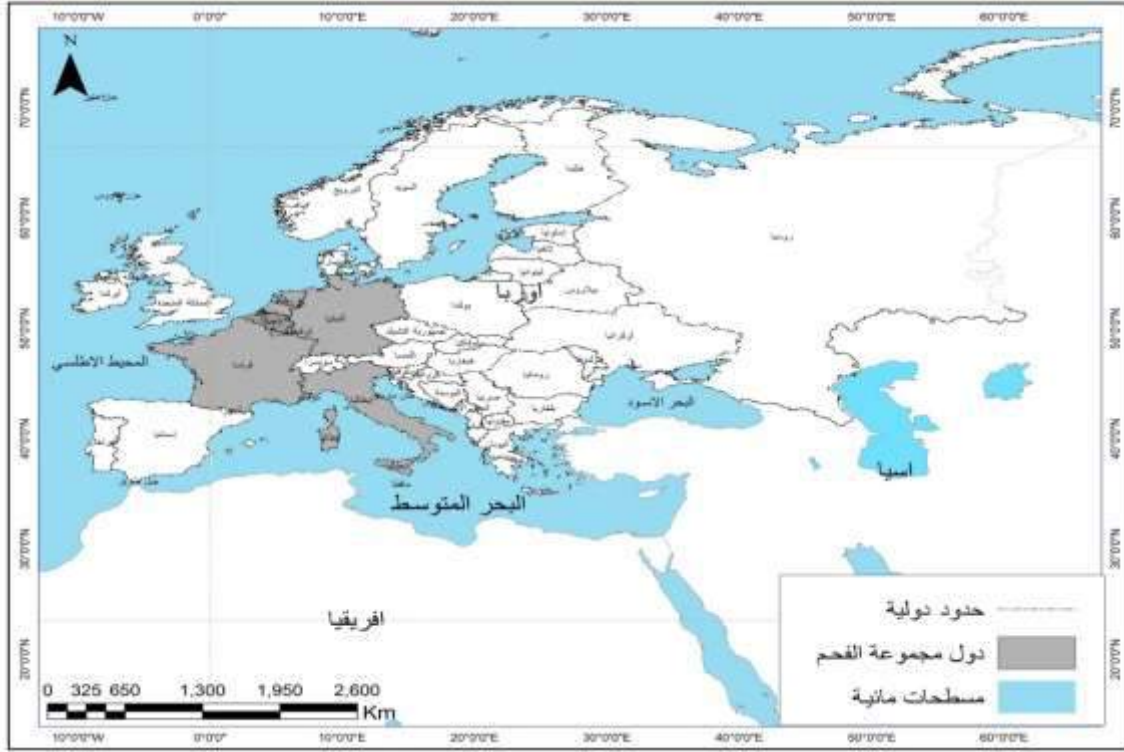
اولا: انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

بدأت أوضاع بريطانيا هادئة مستقرة مع الإتحاد الأوروبي الى غاية إنهيار الكتلة الشرقية الشيوعية عام ١٩٨٩، ساعته أخذت دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والتشيك و المجر و تشيكوسلوفاكيا تدخل الإتحاد الأوروبي، فأصبحت هناك إقتصاديات فقيرة مفلسة مثل اليونان ، وأصبحت الدول الغنية مثل بريطانيا و ألمانيا و فرنسا تدفع الكثير من أموالها لهذه الإقتصاديات الفقيرة في أوروبا الشرقية، وهنا اعترض المواطنون البريطانيون انهم أصبحوا يدفعوا للفقراء كما يسمونهم، من جهة أخرى تولدت هجرات بأعداد كبيرة من دول أوروبا الشرقية نحو بريطانيا، حيث وصل بريطانيا حوالي ٣ ملايين مهاجر، سببوا أزمة في الأسعار و أزمة في السكن، و كذا أخذوا فرص العمل من المواطنين البريطانيين و الاكثر من هذا انهم أصبحوا يحصلون على تأمين صحي مجاني و رواتب تقاعدية و فرص تعليم، أحس البريطانيون و كأنهم يتعرضون لغزو من دول فقيرة أدى هذا إلى بروز أصوات داخل بريطانيا تطالب بالبعد عن مشاكل أوروبا والانسحاب من الاتحاد الاوروبي

تمسكت بريطانيا على الدوام بمسافة فاصلة بينها وبين وباقي دول أوروبا حتى بعد الانضمام إلى اتحاد لم شمل القارة العجوز، إذ أتى انضمام بريطانيا متأخراً بعد رفض أولي، فعندما أعلن عن تأسيس لجنة الاتحاد الاوروبي في عام ١٩٥٧ كنتكتل اقتصادي ضم كل من(فرنسا، وألمانيا ، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ)خريطة (٢) أحجمت بريطانيا وقتها عن حجز مكان لها ضمنه ولم تُعدل عن موقفها إلا بعد (١٦) عام حينها انضمت إلى السوق الأوروبية الموحدة وذلك عام ١٩٧٣ على الرغم من تأخر القرار فسرعان ما شابه أزمة ثقة قادة إلى استفتاء

الشعب البريطاني ، بعد عامين فقط من انضمام بريطانيا للاتحاد الاوروبي ولكن حينها رجحت كفت مؤيدي البقاء بنسبة (٦٧%) من الأصوات (٢)

خريطة (٢) دول مجموعة الفحم والصلب



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على:

Map of European Economic Community Countries--1950s

Link: https://uknowledge.uky.edu/world_europe_journey

ومع هذا لم تهمد الرغبة بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي بل إنها استمرت لعقود ، ولا زالت حاضرة في وجدان الناخب البريطاني وليس أدل على ذلك من امتناع لندن من الانضمام إلى منطقة اليورو واعتماد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وتمسكها بعمليتها الوطنية فضلاً عن رفضها الانضمام في اتفاق (شنغن) أو منطقة مفتوحة الحدود بين دول أوروبا (٣).

لقد استخدم ديفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني التهديد بمغادرة الاتحاد الأوروبي او مايعرف بال (Brexit) كوسيلة للتفاوض على شروط أفضل مع الاتحاد الأوروبي، وإجراء استفتاء عام لترك الاتحاد في حال لم يتم التفاوض، إذ جاء الاستفتاء بناء على وعد انتخابي تعهد به ديفيد كاميرون عام ٢٠١٣ بإجراء الاستفتاء في حال تم انتخابه مجدداً في انتخابات عام ٢٠١٥، حيث أراد ديفيد كاميرون إعادة تعريف إطار للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا (٤).

وفي كانون الثاني عام ٢٠١٣ ، تعهد السيد (ديفيد كاميرون) المرشح عن حزب المحافظين في مدينة بلو برج البريطانية إجراء استفتاء داخلي بشأن مصير عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي إذا ما فاز حزب المحافظون في انتخابات عام ٢٠١٥ وكان حقيقة هذا التعهد إنما هو كسب الاصوات للحزب لكي يفوز في الانتخابات وبالفعل فاز حزب المحافظون في تلك الانتخابات واصبح (ديفيد كاميرون) رئيساً للوزراء (٥).

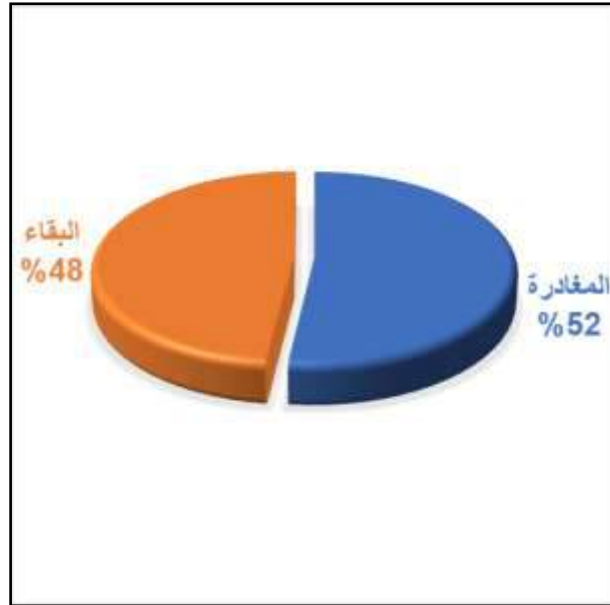
على الرغم من أن بريطانيا قد حققت افضل الصفقات الممكنة في عضويتها داخل الاتحاد الأوروبي إلا انها ظلت عضو في السوق المشتركة دون الانتماء إلى منطقة اليورو كما حصلت على عدد آخر من الامتيازات بالتحايل على قواعد الاتحاد الأوروبي لكن كل ذلك لم يكن كافياً لثني الناخبين في المملكة المتحدة عن التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي .

ثانياً: اجراء الاستفتاء (٢٠١٦) وخريطة الخيار البريطاني

بعد ٤٣ عاماً من انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي صوت الشعب البريطاني على قرار تاريخي لهم وهو الخروج من الاتحاد الأوروبي وذلك في ٢٤ حزيران عام ٢٠١٦، إذ أعلنت اللجنة الانتخابية النتائج النهائية للاستفتاء التي تمثلت بغالبية (٥١,٩ %) لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي مقابل (٤٨,١ %) عبروا عن تأييدهم للبقاء داخل الاتحاد (٦).

أدلى البريطانيون في ٢٣ حزيران ٢٠١٦ بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون". وشارك فيه حوالي (٤٦.٥٠١.٢٤١ مليون) ناخب بنسبة % 72.2 وهي أعلى نسبة مشاركة في أية انتخابات منذ سنة ١٩٩٢ والتي أظهر فيها البريطانيون حماسة في تحديد مصير بلادهم وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة % ٥١.٩ (١٧.٤١٠.٧٤٢) مليون مقابل 48.1 % (١٦.١٤١.٢٤١ مليون) ناخب لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي (٧)

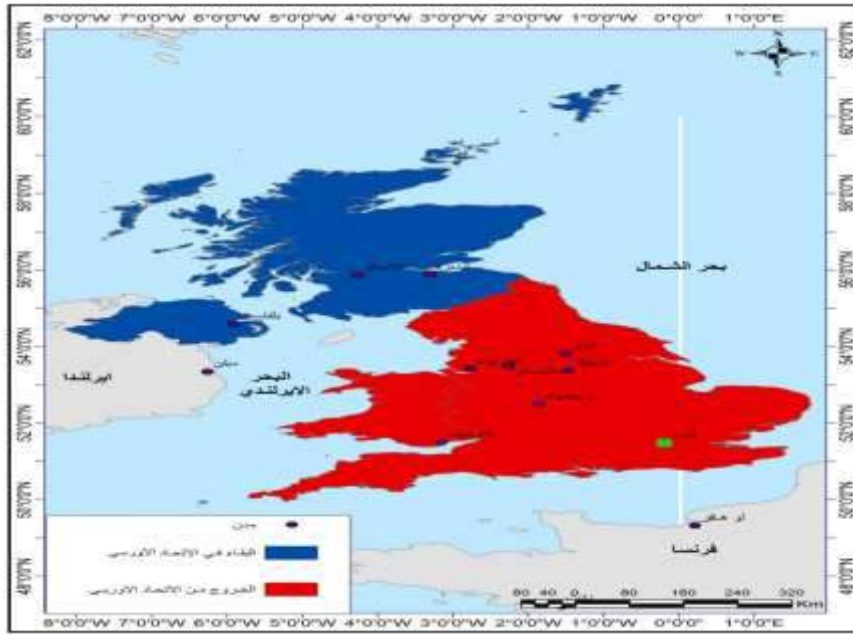
شكل (١) النتائج الوطنية لاستفتاء المملكة المتحدة على عضوية الاتحاد الاوروبي



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على: مؤسسة RAND، ساننا مونيك، كاليفورنيا، ٢٠١٧، الرابط:
www.rand.org/content/dam.arabic.pdf

يعتبر الخميس ٢٣ حزيران ٢٠١٦ هو اليوم الذي قسم خريطة البلاد برمتها إلى قسمين فالمملكة المتحدة لم تعد بلون واحد يشير القسم الأحمر والذي يضم كل من إنجلترا، ويلز ولندن حيث عبرت كل من إنجلترا ومقاطعة ويلز التي طبعت فيها بطاقات الاستفتاء باللغتين الإنجليزية ولغة المقاطعة ب نسبة ٥٢.٥ % لصالح الخروج البريطاني ، أما لندن" فهي تمثل الاستثناء باللون الأزرق نسبة الاستفتاء فيها كانت ب 59.9 % نعم للبقاء أما القسم الأزرق من البلاد تمثله كل من "اسكتلندا و إيرلندا الشمالية واللتن صوتنا على التوالي ب ٥٥.٥ % و ٦٢ % لصالح البقاء البريطاني في الاتحاد الأوروبي^(٨) ، خريطة^(٦)

خريطة (٣) نسب الاستفتاء في المملكة المتحدة



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على **‘Brexit verdeelt Britse rijk tot op het bot: المصير : من عمل الباحث اعتماد على**
الرابط : <https://nos.nl/artikel/2113217-brexit-verdeelt-bri>

إن مؤيدوا وقادة حملة المغادرة لخصوا نجاحهم بالتأكيد على أن نتيجة الاستفتاء إنما هي تأكيد ودليل على غضب البريطانيين من حكوماتهم المتعاقبة وسياساتهم التي همشت لسنوات سكان المناطق الفقيرة، حيث عبرت صحيفة "الإندبندنت البريطانية": إنها سياسات قسمت البريطانيين على أساس الطبقة الليبرالية والطبقة العاملة . فالاستفتاء في رأي المحللين السياسيين البريطانيين قد فرز البلاد بين أولئك المستفيدين من سياسات العولمة ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف التجارية الكبرى وأولئك الآخرين الذين تبقوهم تلك السياسات خارج كل الحسابات ، على هذا الأساس فقد شهدت الحياة السياسية في بريطانيا أنقساماً حاداً، وتبايناً كبيراً في الرؤى قبيل استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي وحتى الآن، ليس فقط بين الأحزاب والحركات المتنافسة والمختلفة أيديولوجياً، بل داخل الأحزاب نفسها، وخارجها محدثاً فجوة في العلاقات بين المؤسسات الديمقراطية الحاكمة من ناحية ، والمواطنين والأحزاب من ناحية أخرى^(٩)

ثالثاً : تفعيل المادة ٥٠ من اتفاقية لشبونة

من الخطوات التي قامت بها الحكومة البريطانية أيضاً بعد ظهور نتائج الاستفتاء تفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة المتعلقة بخروج أي دولة من الاتحاد الأوروبي ، حيث تعد معاهدة لشبونة الإطار القانوني لخروج أي دولة من الاتحاد الأوروبي ولم يسبق أي دولة أن خرجت من الاتحاد الأوروبي وتنص هذه المادة "على أن أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تحيط المجلس الأوروبي علماً بنيتها الخروج ويمكنها أن تتفاوض على ذلك على ألا تتجاوز مدة المفاوضات سنتين إلا في حالة موافقة جميع الدول الأعضاء الأخرى على تمديد هذه الفترة. تنص المادة أيضاً على أن الدولة التي تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يحق لها المشاركة في المشاورات داخل الاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع". تنص المادة أيضاً على أن أي اتفاق لخروج أي دولة من عضوية

الاتحاد يجب أن تحظى " بأغلبية مشروطة أي ٧٢% من الدول الأعضاء ال ٢٧ المتبقية في الاتحاد الأوروبي مما يمثل ٦٥% من سكان دول الاتحاد" وكذلك بتأييد نواب البرلمان الأوروبي .

قامت رئيسة الوزراء البريطاني السابق تيريزا ماي بتفعيل المادة ٥٠ من اتفاقية لشبونة عبر رسالة أرسلتها إلى رئيس الاتحاد الأوروبي في ٢٩ مارس ٢٠١٧، بهذه الخطوة تكون بريطانيا دخلت الاجراءات العملية لخروجها من الاتحاد الأوروبي. يبقى أن يعقد البرلمان الأوروبي اجتماعا لمناقشة البدء في المفاوضات^(١٠) .

مراحل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

بعد إجراء الاستفتاء بتصويت أغلبية الشعب البريطاني لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأصبح أمراً واقعاً فبات من البديهي أن يكون لهذا القرار تبعات وأبعاد وأثار إيجابية أو سلبية على الطرفين سواء الاتحاد الأوروبي أم بريطانيا ، وتتضمن تلك الآثار جانبيين أولهما ذا منحى سياسي والآخر اقتصادي ولكن قبل الخوض في هذه الأبعاد ينبغي علينا معرفه الخطوات والشروط القانونية التي يمكن بها لأي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي طلب الانسحاب من الاتحاد . ينظر المخطط (٢)

مخطط (٢) الخطوات العملية لانسحاب أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من الاتحاد



Source : The process for withdrawing from the European Union, by Command of Her Majesty, (Printed in the UK by the Williams Lea Group on behalf of the Controller of Her Majesty's Stationery Office, London, 2022, February 28, p. 8-10. For more see the link: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/503908/54538_EU_Series_No2_Accessible.pdf

وعلى وفق ذلك فقد وضعت الحكومة البريطانية اثني عشر مبدءاً بشأن المفاوضات المترتبة على مغادرتها الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال خطاب رئيسة الوزراء (تريزا ماي) المؤرخ في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهذه المبادئ هي ^(١١).

- ١- توافر اليقين والوضوح – الذي يسهل من عملية المفاوضات .
- ٢- السيطرة على القوانين – التي تحكم النظام الداخلي .
- ٣- تعزيز الاتحاد – من خلال العمل على تأمين اتفاق يعمل داخل المملكة المتحدة بأكملها، لإسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية وجميع أنحاء إنكلترا .
- ٤- حماية العلاقات التاريخية والقوية مع أيرلندا والحفاظ على منطقة السفر المشتركة، فضلاً عن حماية وسلامة نظام الهجرة والتي تحمي تلك العلاقات القوية مع أيرلندا .
- ٥- السيطرة على الهجرة، سيكون لدى بريطانيا القدرة على السيطرة على عدد المواطنين الوافدين من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة .
- ٦- تأمين حقوق لمواطني الاتحاد الأوروبي داخل المملكة المتحدة وكذلك حقوق مواطني المملكة المتحدة داخل دول الاتحاد الأوروبي .
- ٧- حماية وتعزيز حقوق العمال .
- ٨- ضمان التجارة الحرة مع الأسواق الأوروبية – عبر وضع استراتيجية جديدة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار أوسع وأشمل بما فيه فائدة للطرفين
- ٩- تأمين اتفاقيات تجارة مع الدول الأخرى من العالم .
- ١٠- ضمان أن تبقى المملكة المتحدة أفضل مكان في العلم والابتكار- والسعي في الاستمرار على تطوير هذا المجال مع الشركاء الأوروبيين .
- ١١- التعاون في مكافحة الجريمة والإرهاب وتواصل العمل مع الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الأمن الأوروبي ومحاربة الإرهاب ودعم العدالة في أوروبا .

وبالمقابل، فقد وضع الاتحاد الأوروبي ثلاث مبادئ لعملية التفاوض على انسحاب بريطانيا ، وهذه المبادئ هي ^(١٢).

- ١- تصر بروكسل على ضمانات اجتماعية كاملة لمواطني الاتحاد المقيمين في بريطانيا وأفراد عائلاتهم .
- ٢- على بريطانيا الايفاء بالتزاماتها المالية كافة أمام الاتحاد الأوروبي .

٣- يعارض الاتحاد انشاء حدود بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة . كما تنص وثيقة المبادئ الارشادية على عدم جواز أي مفاوضات منفردة بين بريطانيا ودول الاتحاد حول حيثيات خروج بريطانيا من الاتحاد كما حددت الوثيقة ٢٩ مارس ٢٠١٩ موعداً نهائياً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفي يوم ٢٩ آذار ٢٠١٧ أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية (تريزا ماي) تفعيل المادة (٥٠) لتبدأ رسمياً اجراءات التفاوض على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبتفعيل المادة خمسين من معاهدة لشبونة فقد بدأ التفاوض على أمرين رئيسيين : أولهما طرائق انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وثانيهما وجه العلاقة المستقبلية بين كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي وقد حدد كل من الطرفين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا للجنة مكونة من أربعة خبراء لمباشرة العمل في بروكسل بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٩ (١٣) .

فعلى الرغم من تصويت الشعب لصالح الخروج إلا أن بريطانيا ستبقى عضو داخل الاتحاد الأوروبي لها حقوق وعليها واجبات ربما لعدة سنين حتى استكمال الانسحاب بشكل كامل فمن الصعوبة أن يتصور شخص ما أن عملية مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي هي عملية سهلة وبسيطة فعلى بريطانيا أولاً أن تفك الارتباط في جميع المجالات التي اندمجت بها منذ عام ١٩٧٣ ومن ثم سوف تحتاج إلى تغيير الاسس السياسية والاقتصادية والقانونية داخل البناء البريطاني وتجدر الإشارة هنا على أنه يجوز ابطال عملية الانسحاب أو التراجع عنها قبل ادخالها حيز التنفيذ إذا ما غيرت الدولة الطالبة للانسحاب موقفها والحقيقة لم تنص المادة (٥٠) على هذا ولكن توجد قاعدة عامة في المادة (٦٥) من معاهدة فيينا تنص على ذلك (١٤)

الخاتمة

خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد مع نهاية يوم ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٠، وهي بداية فصل جديد من مسيرة بريطانيا. وستبدأ على الفور بالدخول بمفاوضات قاسية مع الاتحاد الأوروبي بشأن علاقتها التجارية المستقبلية، فليس من المتوقع لبلد ملاصق لأوروبا الاستغناء عنها ومن غير المتوقع أيضاً لأوروبا عدم الدخول باتفاقيات تجارية معها وكما كشفت الاتفاقيات بين الطرفين ستمر بريطانيا بمرحلة انتقالية حتى نهاية ٢٠٢٠، وستبقى خلالها ملتزمة بالقوانين الأوروبية، من بينها حرية حركة التجارة وتنقل الأفراد.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلي الاستنتاجات التالية:

- ١- لم يكن هناك إجماع سياسي بريطاني لدخول الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٣ وعدم التوافق التاريخي هذا أدى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦ .
- ٢- لم تعد بريطانيا نفسها جزءاً من القارة الأوروبية وكانت على الدوام تميل إلى دول الكومنولث وتعزيز علاقاتها بالولايات المتحدة أكثر من الدول الأوروبية ، وعندما طلبت الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، إنما كان ذلك بدافع المنفعة الاقتصادية ، فضلاً عن رغبتها في عدم ترك ألمانيا وفرنسا التحكم بالقارة العجوز وبدافع أمريكي .
- ٣- على الرغم من الفارق البسيط بين المصوتين لصالح البقاء داخل الاتحاد والمصوتين لصالح البريكست (٥١.٩% مقابل ٤٩.١% على التوالي)، إلا أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان قراراً شعبياً بامتياز.

٤- لن يكون انسحاب بريطانيا ذو تأثير كبير على مجريات الأحداث الدولية سواء من جانب القرارات الدولية للاتحاد الأوروبي ، أم من جانب القرارات الدولية للولايات المتحدة ، لأن موقف بريطانيا تجاه القضايا الدولية سوف لن يتغير بعد مغادرتها الاتحاد الأوروبي

٥- إن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي قد يجعل منه قوة طرد بعدما كان قوة جذب، وبالتالي سوف يخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الأعضاء الذي سيفتح المجال أمام ظهور استفتاءات مماثلة لهذه الدول للمطالبة بالانفصال، وكذلك عدم التكافؤ بين هذه الدول قد يشكل عبئا على الدول الرائدة مثل ألمانيا وفرنسا وبالتالي رغبة هذه الأخيرة بالانسحاب من الإتحاد.

٦- إن نجاح الإتحاد الأوروبي مرهون بحجم القوى الدولية فيه، فخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يعتبر تحديا كبيرا بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة التي تمثل قوة اقتصادية ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا ما قد يخلق تداعيات كبيرة على الإتحاد الأوروبي وبالتالي سيترجع دوره ككتلة اقليمية فعالة في السياسة الدولية .

٧- بالرغم من الانسحاب إلا ان تأثير المملكة المتحدة في الامن الاوروبي سيبقى كبيرا نظرا لموقعها بوصفها القوة الاوروبية الاكثر قدرة واستعدادا في حلف الناتو ويتضح هذا دورها من خلال تجهيز الجيش الأوكراني بالأسلحة الفتاكة لموجه الغزو الروسي .
الهوامش :

١- قاسمي مريم ، انعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي (Brexit) على اداء الاسواق المالية الاوروبية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المركز الجامعي عبدالحفيظ بو الصوف ميله ، الجزائر ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٤ .
٢- دبي - حنان المنوري، بريطانيا شهدت استفتاء ١٩٧٥ ابقاها في حضن أوروبا ، مقال متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، موقع (العربية) ، (تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٢/٢٧) . متوفر على الرابط : www.alarabiya.net .

3- Anand MENON, Le Royaume-Uni et l'Union européenne : rester ou sortir ?, "QUESTION D'EUROPE", policy paper, No354 , article présenté au FONDATION ROBERT SCHUMAN , 27 AVRIL 2015,p 2.

٤- قاسمي مريم ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .
٥- محمد صادق اسماعيل ، البركست Brexit ، ط١ ، القاهرة ، الدار العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ ص ٣١ ،
٦- البريطانيون يصوتون للخروج من الاتحاد الاوروبي ، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، موقع (فرانس ٢٤) ، تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٢/٢٧ ، متوفر على الرابط : www.france24.com/ar/2022/02/27-britain-exit-2022 .-بريطانيا-تقدم-معسكر-الخروج-الاتحاد-الأوروبي

٧- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٢/٢٧ ، متوفر على الرابط التالي : https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/Britains_Exit_from_the_European_Union_Implications_and_Possible_Future_Relations.aspx

٨- محمد صادق اسماعيل ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .
٩- شنتال، الاستفتاء البريطاني - الأرقام والمعطيات،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع (سكاي نيوز) ، تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٢/٢٧ ، متوفر على الرابط : <http://www.skynewsarabia.com> .
١٠- عطا الله محمد احمد أيوب، التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، علوم سياسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧ ص ٦٦ .

11- HM Government, The United Kingdom's exit from and new partnership with the European Union (Cm 9417), pp 7- 8. Look at the link : www.gov.uk/government/publications/the-united-kingdoms-exit-from-and-new-partnership-with-the-european-union-white-paper

١٢- الإتحاد الاوروبي يحدد ٣ شروط أساسية في المفاوضات مع بريطانيا حول "بريكست" ، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع (أخبار العالم) ، تاريخ الوصول ٢٠٢٢/٢/٢٨ . على الرابط : <https://arabic.rt.com/world/875928> .
١٣- سلوى بن جديد، تداعيات خروج بريطانيا على الإتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٠٦ ، مجلد ٥١ ، ٢٠١٦ ، ص ١١٠ .



- 14- Brexit : What happens now ?, BBC, From the section EU Referendum, 28 February 2022 . at : <http://www.bbc.com/news/uk-politics-eu-referendum-36420148>